بحوث جامعية

مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس

العددان 3-4

جانفي 2003

بحوث جامعية

مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس

العددان 3-4 لسنة 2003

"Buḥūṭ Jāmi^{c}iyya"

Recherches Universitaires

Academic Research

Revue de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Sfax

Journal of the Faculty of Letters and Humanities of Sfax

N° 3-4 - Janvier 2003

N° 3-4 - January 2003

بحوث جامعيـــــــة

مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس

العددان 3 – 4

جانفي 2003

مجلة بحوث جامعية

الإدارة والتحـــــرير

العنوان : طريق المطار كلم 4.5 – 3029 صفاقس

العنوان البريدي : ص.ب. 553 3000 صفاقس

الهاتف : 557 670 (04) 216 – 558 670 (04) 216

الفاكس : 540 670 (04) 216

البريد الإلكتروني : doyen@ Flsh.rnu.tn

المدير المسؤول : **محمد رجب الباردي**

رئيس التحريـر : **صالح الكشـــــو**

نائب رئيس التحرير : **محسن ذيـــاب**

هيئة التحرير :

- **محمد علي الحلواني**
- **محمد رجب الباردي**
- **نور الدين الكـــراي**
- **محمد الطاهر المنصوري**
- **محمـد العزيـز نجاحي**
- **محمد صالح المراكشي**
- **صالـح الكشـــــو**
- **منيـــر التريكـــي**
- **محســن ذيـــاب**
- **لسعـد الجمـوسي**

سعـــــر الإشتـــراك السنـــوي :

تونس وأقطار المغرب العربي : 6 د.ت. + 2 د.ت. (معلوم البريد) = 8 دينارا تونسيا

الأقطار الأخرى : 10 دولارا أمريكيا + 5 دولارا (معلوم البريد) = 15 دولارا أمريكيا

ترسل قيمة الاشتراك بحوالة بريدية أو بصك بنكي باسم مقتصد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس – الحساب الجاري بالبريد 294823 مع ذكر عبارة : **"اشتراك في مجلة بحوث جامعية "**.

مذكرة للناشرين في المجلة

* "**بحوث جامعية**" مجلة محكمة في مجال الآداب والعلوم الإنسانية تصدر كل 6 أشهر
* لايزيد عدد صفحات البحث الواحد فيها عن 25 صفحة مرقونة.
* ترقن البحوث فيها بتلخيص في إحدى اللغات الثلاث التالية : العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية بحسب لغة البحث.
* المواصفات المادية للبحوث ينبغي أن تكون وفق نظام "وورد" Word (مع الإسطوانة الحاملة لاسم صاحب البحث).
* ينبغي أن تكون الإبانات كالخرائط والرسوم والصور في شكلها وحجمها النهائيين.
* يفرد باب قار للقراءات (على ألا تتجاوز القراءة الواحدة 5 صفحات مرقونة).
* تلتزم هيئة تحرير المجلة بإعلام المساهمين بقبول بحوثهم لمراجعتها حال تسلمها تحكيما إيجابيا ولاتعاد إليهم في حال عدم نشرها.
* الآراء المنشورة لاتلزم إلا أصحابها.
* المساهمة في المجلة مجانية. ويحصل أصحاب المقالات المنشورة في المقابل على 3 نسخ من المجلة.

هيئة التحريـــــــــر

- فخلال العشرية الأولى لانبعاث البلدية (1975/1966) زاد عدد السكان بمعدل 5,48 % سنويا.
- وخلال العشرية الموالية (1984/1975) زاد عدد السكان بمعدل 7,56 % سنويا.
- وخلال العشرية الثالثة (1994/1984) زاد عدد السكان بمعدل 4,21 % سنويا.

ولا شكّ أنّ مثل هذا النمو السّريع قد تفاعلت عدّة عوامل لتحقيقه، أهمّها :

- انبعاث مركز المعتمدية ثم البلدية وما تلا ذلك من أنشطة خدمية خاصة في المجال الإداري والتعليمي.
- بناء قرية تعاضدية تأوي 300 عائلة بهدف توفير اليد العاملة للضيعات المسترجعة من المعمرين (وحدة النجاح).
- تكثّف النزوح الذي شجّع عليه تدني أوضاع الأرياف أكثر من جاذبية البلدة. وقد حافظت هذه الأخيرة خلال الفترة الممتدة بين التعدادين الأخيرين على نسق نمو سنوي سريع بالقياس إلى المستوى الجهوي والإقليمي والوطني ذلك أن معدّل النمو السنوي بين 1984 و 1994 لم يتجاوز.
  - 2.3 % على الصعيد الوطني (كامل البلاد).
  - 2,5 % بالوسط الغربي
  - 2,7 % بعموم ولاية سيدي بوزيد.
  - 3,8 % بالوسط الحضري لكل البلاد التونسية.

لكنه بلغ 4,21 % في مدينة المكناسي. ولا شكّ أنّ الفارق بين هذه النسبة ونسبة النمو الوطني مردّه أساسا حركة الهجرة الوافدة (الإطارات والموظفين) وخاصة حركة النزوح ممّا يجعل إسهام الحركة الهجرية في النمو السكاني للمنطقة الحضرية يصل إلى 45 % خلال الفترة الممتدة بين تعدادي 1984 و 1994 :

$$\% 45 = 100 \times \frac{2,3 - 4,21}{4,21}$$

(مع الملاحظة أن المعدّل الوطني للنمو أصبح أقرب إلى النّمو الطبيعي).

2- تطوّر مواطن الشغل الحضرية ونسبة النشاط Le taux d'activité

أنّ أول دراسة رسمية ومرقمة عن الشغل بمدينة المكناسي قامت بها سنة 1982 إدارة التهيئة الترابية بوزارة التجهيز والإسكان. وقد نشرت بعض نتائجها في مارس 1985 ضمن "المثال الجهوي للتهيئة الترابية- الوسط الغربي". وتقدّر هذه الدراسة مجموع المشتغلين بصفة دائمة بـــ999 يشتغل 674 منهم بالقطاع الإداري وشبه الإداري ثم أتى تعداد 1984 ليقدّر مجموع المشتغلين من سكان المنطقة البلدية بـــ1968. أمّا المسح الميداني الذي قمنا به في أواخر 1987 وبداية 1988[1]، فقد مكّن من تقدير الشغل القار بـــ1084 موطن شغل وبعد حوالي 10 سنوات من ذلك المسح أتت الدراسة الميدانية التي أنجزتُها في نهاية 1997 وأفضت إلى حصر مجموع المشتغلين في حدود 2152 منهم 1695 بصفة رسمية أو منتظمة ودائمة.

فإلى أيّ مدى كان هذا النّمو العددي الذي ميّز مواطن الشغل مستجيبا لواقع النّمو السكاني وما يفترضه من حاجة إلى التّشغيل ؟!

[1] في نطاق شهادة الكفاءة في البحث العلمي حول : "المكناسي ومنطقها".

- بالاعتماد على ما ورد من مصادر وتقديرات يتّضح أن مواطن الشغل القارة قد تطورت بنسبة 69,7 % بين 1982 ونهاية 1997 إذ انتقلت من 999 إلى 1695. والحال أنّ عدد السكان قد زاد خلال تلك الفترة بنسبة 124 % إذا انتقل من 6700 إلى حوالي 15000 سنة. وهذا معناه أنّ نسق النمو السكاني كان ضعف نسق نمو مواطن الشغل القارة. أمّا بالنسبة لمجموع مواطن الشغل، فقد انتقلت من 1968 إلى 2151 بين 1984 و 1997 وبذلك لم يتجاوز مستوى نموها 9,3 % والحال أنّ عدد السكان قد زاد بنسبة 74 % إذا انتقل من 8631 إلى حوالي 15.000. وهذا من شأنه أن ينعكس بصفة عميقة على تطور نسبة النشاط (taux d'activité) التي تراجعت من22,7 % عام 1984 إلى 14 % فقط في نهاية 1997 :

- نسبة النشاط عام 1984 : $\frac{100\times1968}{8631} = \%\,22,7$
- نسبة النشاط عام 1997 : $\frac{100\times2152}{15000} = \%\,14,3$

وبذلك تكون قد تراجعت بمقدار الخُمسيْن تقريبا (37%) خلال الفترة المذكورة لكن كيف يبدو حجم نسبة النشاط هذه بالمقارنة مع المستويات الوطنية والإقليمية والجهوية... ؟

جدول عدد 2: نسبة النشاط الفعلي في مدينة المكناسي بالمقارنة مع مستويات أخرى[2] :

مستويات المقارنة	% النشاط عام 94
- المعدّل الوطني	% 26,4
- معدّل الوسط الحضري للبلاد التونسية	% 28,4
- معدل الوسط الغربي	% 22,4
- معدل المناطق الحضرية للوسط الغربي	% 22,8
- معدل ولاية سيدي بوزيد	% 23,3
- معدل الوسط الحضري لولاية سيدي بوزيد	% 22,6
مدينة المكناسي	% 14,3

المصدر : تم استخراج هذه النسب بالاعتماد على نتائج تعداد 1994 (المعهد القومي للإحصاء).

لا شك أنّ أبرز ما توحي به البيانات الواردة في هذا الجدول هي المستوى المتدني للغاية لنسبة النشاط الفعلي في مدينة المكناسي إذ هي لا تمثّل سوى :

- نصف نسبة نشاط الوسط الحضري لعموم البلاد التونسية
- 60 % من نسبة النشاط الفعلي بمدن الوسط الغربي
- 61 % من نسبة النشاط الفعلي بعموم ولاية سيدي بوزيد.

وهذا الواقع أفضى إلى ارتفاع نسبة البطالة والإعالة وبالتالي إلى انخفاض مستوى العيش بصورة لا تدع مجالا للشك.

[2] نسبة المشتغلين فعليا بالمقارنة مع مجموع السكان.

II – البنية المهنية (بنية الأنشطة) :

1- ملامح تطورها :

أ- من هيمنة القطاع العمومي إلى التوازن بين العام والخاص :

شهدت عشرية (1997/1987) تغيّرا مهمّا على مستوى إسهام القطاعين العام والخاص نستشفها من بيانات الجدول الموالي :

جدول عدد 3 : تطور المشتغلين بالقطاعين العام والخاص (بصفة دائمة) [3] :

التصنيف / السنوات	القطاع العمومي وشبه العمومي	القطاع الخاص	المجموع
1987 (العدد)	745	430	1175
1997 (العدد)	846	849	1693
1987 (%)	% 63,4	% 36,6	% 100
1997 (%)	% 50	% 50	% 100

يبرز هذا الجدول أنّ عدد المشتغلين بالقطاع الخاص قد تضاعف خلال العشرية الأخيرة بينما لم تتجاوز نسبة زيادة القطاع العمومي 13.5 %. ونتيجة لذلك تراجع إسهامه في التشغيل من حوالي الثلثين إلى مستوى النصف ومقابل ذلك تدعم إسهام القطاع الخاص لينتقل من نسبة لا تزيد كثيرا عن الثلث إلى مستوى النصف متأثرا في ذلك بتزايد نزعة الخوصصة كاختيار وطني.

[3] المصدر : بالنسبة لمعطيات 1987 بحث ميداني في إطار شهادة الكفاءة في البحث. وبالنسبة لمعطيات 1997 بحث ميداني جديد في نهاية 1997 وبداية 1998.

ب- تدعيم مكانة التعليم والتكوين في القطاع العمومي :

جدول عدد 4 : تطور الشغل الحضري القار بالقطاع العمومي[4] :

السنوات / القطاعات	1987	1997	% الزيادة أو التراجع
الصناعة	109	121	% 11 +
النقل	38	30	% 21 -
التعليم والتكوين	250	382	% 53 +
خدمات إدارية وشبه إدارية	348	313	% 10 -
المجموع	745	846	% 13,5

يبرز هذا الجدول أن قطاع النقل قد تراجع بمقدار الخُمس والإدارة بمقدار العشر مقابل زيادة محدودة للقطاع الصناعي. وبذلك تكون الزيادة المحدودة التي سجلّها القطاع العمومي مردّها أساسا قطاع التعليم والتكوين الذي شهد زيادة مهمة في إطار التدريس تجاوزت التطور العددي للتلاميذ مثلما يمكن استخلاصه من الجدول الموالي :

[4] المصدر السابق.

جدول عدد 5 : تطور عدد التلاميذ وإطار التدريس بالمؤسسات العمومية في المنطقة البلدية[5]

السنوات / تصنيف المعطيات	1987	1997	% الزيادة أو التراجع
عدد تلاميذ المدارس الأساسية	2190	2163	% 1,2-
عدد مدرسي المدارس الأساسية	65	89	% 36,9
عدد تلاميذ المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية	2160	3781	% 43
عدد الأساتذة	110	163	% 48
مجموع التلاميذ (أساسي- إعدادي وثانوي)	4350	5944	% 36,6
مجموع المدرسين (معلمون وأساتذة)	175	252	% 44
عدد العملة والإداريين (كل المؤسسات)	75	120	% 60

ج- تنامي القطاع التجاري وتضخم الصناعة الحرفية بالقطاع الخاص :

جدول عدد 6 : تطور الشغل الحضري القار بالقطاع الخاص :

تصنيف القطاعات	1987	1997	% الزيادة أو التراجع
الصناعات المعملية والحرفية والتقليدية	85	306	% 260 +
التجارة	168	328	% 95 +
خدمات أخرى	87	123	% 41,4 +
الفلاحة	90	92	-
المجموع	430	849	97,4% +

[5] المصدر السابق.

يبرز هذا الجدول أنّ كل القطاعات الخاصة باستثناء الفلاحة قد سجلت نموا مهمّا ومتفاوتا إذ تضاعفت نسبة المشتغلين بالقطاع التجاري بينما سجّلت أهم زيادة بالقطاع الصناعي والحرفي (260 %). وتعود سرعة نموه إلى 3 عوامل أساسية :

- خوصصة معمل الزربية وازدياد عدد المشتغلين به من 20 عام 1987 إلى 60 عام 1997.
- بعث معمل النسيج الذي تحول إلى مركز لفرز الملابس القديمة يشغل حاليا 174 عاملا.
- ازدياد محلات الخياطة النسائية التي أصبحت تمثل 14 موطن رزق دائم وأساسي ومصدرا مكملا للدخل بالنسبة لـــ20 أسرة أخرى.

2- مداولات التوزع القطاعي الحالي :

جدول عدد 7 : التوزع القطاعي للأنشطة المهنية (نهاية1997 وبداية 1998)

تصنيف القطاعات	العدد	%	مواطن الشغل الوقتية والهامشية	
			العدد	%
الفلاحة	92	4,3	0	–
الصناعة والأشغال العامة	508	23,6	103	20,3
التعليم والتكوين	436	20,3	46	10,5
الصحة	107	5	6	5,6
خدمات شبه إدارية (اجتماعية – فنية – ثقافية)	116	5.4	63	54,3
الإدارة العمومية	211	9,8	31	14,7
النقل	226	10.5	96	42,5
خدمات ذات صبغة تجارية	194	9	83	83
التجارة	261	12,1	44	16,8
المجموع	2152	100	472	22

المصدر : دراسة ميدانية واستمارة شخصية.

بالاعتماد على هذا الجدول يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية :

أ- تواضع مكانة القطاعات المنتجة التي تشمل الفلاحة والصناعة والأشغال العامة، إذ لا تزيد مجتمعة عن 27,8 % من مجموع العاملين ثم إنّها تعطي انطباعا واضحا بأن المنطقة البلدية تشمل مواصفات الريف والقرية والمدينة في نفس الوقت :

- مواصفات الريف يجسّمها حضور القطاع الفلاحي الذي يوفر 4,3 % من مواطن الشغل الدّائم.
- مواصفات القرية يجسّمها تواجد أنشطة صناعية تقليدية هي في الأصل ريفية (صناعة الأغطية الصوفية خاصة) لكنها أصبحت موجهة للتسويق وبالتالي مورد رزق لعدد من العائلات وليست معدّة فقط للإكتفاء الذاتي.
- مواصفات المدينة يجسّمها انتشار مؤسسات الميكانيك والصيانة بالإضافة إلى الصناعات التحويلية (معمل الجبس- معاصر الزيتون- المخابز- المطاحن...) بالإضافة إلى مقاولات الأشغال العامة (بناء- كهرباء...).

ب- استئثار المؤسسات ذات الصبغة التربوية والصحية بربع المشتغلين، لكن إذا اعتبرنا مستوى الأجور، فإنها ستأتي في مقدمة مصادر دخل المدينة باعتبار أنّ المؤسسات المنتجة يغلب عليها الطابع العمالي بينما يغلب صنف الإطارات المتوسطة وبدرجة أقل العليا على المؤسسات التربوية والصحية.

ج- تنامي مكانة التجارة والخدمات ذات الصبغة التجارية التي أصبحت تستأثر بأكثر من خُمس نسبة المشتغلين بينما لم تعد المؤسسات الإدارية وشبه الإدارية تشغل سوى 15 % من العاملين.

د- أمّا قطاع النقل فقد أصبح يستأثر بأكثر من عشر اليد العاملة مستفيدا من إجراءات تحريره وكثافة الهامشيين وغير المهيكّلين ومن تزايد انفتاح المدينة على المدن والجهات الأخرى وخاصة صفاقس (أغراض تجارية وطبية) والجنوب الشرقي (لأغراض العمل الموسمي) وسيدي بوزيد (لاعتبارات إدارية)...

III –أبعاد التريّف وتضخم الأنشطة الهامشية والتجارية البسيطة:

1- حقيقة تريّف المنطقة البلدية :

إنّ مدخنة معمل الجبس وفضلات أكياس مركز فرز الملابس القديمة، والتخطيط الهندسي الذي كرّسه أوّل مثال لتهيئة البلدة منذ 1904، وكثافة الأنشطة الإدارية والتّعليمية، ليست سوى واجهة "حضرية" لخلفية ريفية يكشف عنها تجذّر الواقع الرّعوي في المحيط البلدي إذ لابدّ من التذكير بأن جلّ المتساكنين حلّوا من الأرياف المجاورة حيث كان نشاطهم الرئيسي يرتكز على تربيةالماشية. وبانتقالهم للمدينة جلبوا معهم تقاليدهم الرّعوية العريقة. ولذا قلّ أن نجد أسرة لا تتعاطى تربية الماشية ولو اقتصر الأمر على عنز أو شاة أو حمار شاهد على ماض غير بعيد وعلى تواصل الارتباط بالريف المجاور، بل أنّ تربية الماشية أصبحت عنصرا مكمّلا للدخل بالنسبة لأغلب الأسر النّازحة وموردا وحيدا أو أساسيا لـــ60 أسرة. وقد مكنت الدراسة التي أجريناها في أواخر

1997 من الوقف على قيمة الثروة الحيوانية بالمنطقة البلدية. وهو ما يمكن تلخيصه في الجدول الموالي :

جدول عدد 8 : مقومات الثروة الحيوانية بالمنطقة البلدية (أواخر 1997) [6]

تصنيف الثروة الحيوانية	عدد الرؤوس	ملاحظات
الأبقار المنتجة	22	أبقار حلوب أساسا
الخيول	35	منها 29 عربية أصلية
البغال	60	تستعمل لجر العربات
الأحمرة	210	30 % منها يترك سبيله ليلا ليقتات من الفضلات المنزلية
الأغنام والماعز	6000+	بالاعتماد على سجلات التلقيح البيطرية

2- صراع البلدية مع الفضلات الحيوانية : الحقيقة والأبعاد :

إنّ نشاط تربية الماشية المكثف وإن مثّل حلا واضحا لتأمين حدّ من الدخل بالنسبة لعدد كبير من الأسر، فإنّه خلق واقعا خاصا أثقل كاهل بلدية المكناسي باعتبار أنّ 80 % من حجم الفضلات التي تصل سنويا إلى 7340 طنا هي فضلات حيوانية (حسب عمليات المراقبة والوزن التي تابعتها مصالح البلدية بانتظام) أي بمعدّل أكثر من 1 كلغ من فضلات الحيوانات للفرد الواحد في اليوم دون اعتبار الفضلات المنزلية العادية.

وإذا كان رفع محمل الزّبالة يكلّف البلدية 135880 دينارا فإنّ نصيب الفضلات الحيوانية منها يصل بالتالي إلى 108704 دينار أي بمعدّل أكثر من 17 دينارا للحيوان الواحد في السنة (باعتبار أن مجموع الحيوانات هو حوالي

[6] حسب ميزانية 1997 / 1998.

6327). وإذا كان رفع مجموع الفضلات يكلف البلدية معدّل 52د للأسرة الواحدة في السنة (أي 135880د على حوالي 2600 أسرة سنة 1997) فإنّ 42 دينارا من هذه الكلفة مرده الفواضل الحيوانية.

كلّ ذلك جعل عبء رفع الزبالة ببلدية المكناسي يصل إلى حوالي نصف الحجم الجملي للميزانية التي قدّرت سنة 1996 بـــ273216 دينارا. وهذا معناه أنّ العجز الحقيقي لا يتأتى من ندرة المداخيل بقدر ما يتأتى من ضريبة محاولة التوفيق بين تربية الماشية والحفاظ على البيئة.

3- تضخم التجارة البسيطة والأنشطة الهامشية :

أ- تضخم التجارة البسيطة وبعض الخدمات شبه التجارية

جدول عدد 9 : نماذج من الأنشطة التجارية والخدمات البسيطة

التصنيف	العدد	ملاحظات
محلات بيع المواد الغذائية	99	دون اعتبار المحلات المغلقة والتي قد تعاود النشاط
المقاهي	9	دون اعتبار محلات المرطبات
محلات الخياطة	23	دون اعتبار الخياطة الهامشية والظرفية تشغل 25 حلاقا
محلات الحلاقة للذكور	16	دون اعتبار الباعة المتنقلين الذين يأتون من
بائعو الخضر والغلال	25	مناطق أخرى للانتصاب يوم السوق الأسبوعية
الجزارون وبائعو اللحوم البيضاء	29	دون اعتبار المحلات المتوقفة حاليا عن العمل
عربات الجر المعدّة للكراء	57	دون اعتبار العربات الأخرى ذات الاستعمال العائلي البحت

المصدر : بحث ميداني شخصي

لا شكّ أنّ الأرقام الواردة في هذا الجدول لا يكتمل مدلولها إلا بالقياس إلى عدد السكان والأسر بالمنطقة البلدية سيما وأنّ مستوى العيش متواضع

والمداخيل محدودة ونسبة النشاط لا تزيد عن 14 % من مجموع السكان. ممّا يجعل هذه الأشطة متضخمة وتتجاوز الحاجيات الحقيقة للمدينة وهو ما يجسّمه :

- معدّل 26 أسرة أو 150 فردا لكل محل يبيع للمواد الغذائية.
- معدل 527 ساكن من الذكور في سن الرشد لكلّ مقهى. وقد أمكن استخراج هذا المعدل باعتماد التركيب العمري الوارد في نتائج تعداد 1994 والذي يبيّن أنّ عدد الذكور الذين بلغوا 20 سنة بالوسط الحضري لولاية سيدي بوزيد يمثل 60 % من مجموع الذكور.

وإذا اعتبرنا أنّ نسبة الذكور في بلدية المكناسي (حسب تعداد 1994) تبلغ 52.74%، فإنّ عدد الذكور بالمنطقة البلدية سيصل إلى 7911 تقريبا في موفى 1997 أي : $\frac{15000}{52.74}\times 100$ وبذلك يمكن تقدير عدد الذين بلغوا 20 سنة منهم (وهم الذين يؤمّون المقاهي عادة حسب تقاليد المنطقة) بـــ4746 في نهاية 1997 أي $\frac{7911}{100}\times 60$.

- معدل 435 نسمة من الذكور الذين بلغوا 5 سنوات لكل محل حلاقة علما وأن نسبة الذكور الذين تساوي أعمارهم أو تزيد عن 5 سنوات هي في حدود 88 % حسب تعداد 1994 وأن محلات الحلاقة لايؤمها في تقاليد المنطقة الأطفال دون 5 سنوات عادة.
- معدّل 113 أسرة لكل محلّ خياطة علما وأن السكان أصبحوا يلبّون جلّ حاجياتهم من الملابس من محلات بيع الملابس الجاهزة وخاصة

محلات بيع الملابس القديمة التي زاد في التشجيع على انتشارها انتصاب معمل لفرز الملابس القديمة المستوردة.

- معدّل 104 أسرة لكلّ بائع خضر دون اعتبار العدد الضخم من التجار المنتقلين والذين لا ينتصبون إلا خلال السوق الأسبوعية.
- 89 أسرة لكلّ جزار أو بائع لحوم بيضاء. (دون اعتبار باعة الدواجن والأسماك يوم السوق الأسبوعية).
- 45 أسرة لكل عربة مجرورة. فما عسى أن تنقل كل هذه العربات خارج يوم السوق الأسبوعي؟

ولا شك أن هذا العدد الضخم لا يؤدي إلا إلى تضاؤل نصيب كل عربة مجرورة من العمل والدّخل.

ب- تضخم الأنشطة المؤقتة والأنشطة الهامشية وغير المهيكلة :

لقد مكنت الدراسة الميدانية التي أنجزناها في نهاية 1997 من ضبط 472 موطن شغل بين مؤقت وهامشي غير مهيكل.

- الشغل المؤقت : من خلال خلاصة الدراسة المشار إليها أمكن الوقوف على أربع أصناف من الشغل المؤقت في بلدية المكناسي :

* عملة "الحضائر" الذين تستخدمهم مؤسسات إدارية أو شبه إدارية بصفة مستمرة أو تكاد لأغراض مختلفة (الإدارة – التنظيف – الحراسة – الأشغال العامة والصيانة...) دون أن تدمجهم رسميا في عدد إطاراتها وموظفيها.

* صنف المتعاقدين ببعض المؤسسات شبه العمومية (مثل الشركة التونسية لتوزيع المياه) وبعض المؤسسات الخاصة (مثل معمل "النسيج").

* صنف من العمال يمارسون نشاطا اعتبروه دون مؤهلاتهم التعليمية أو دون طموحاتهم المهنية ريثما تتوفر لهم فرص أفضل للإندماج النهائي والملائم. ويوجد هذا الصنف خاصة بالقطاع الخاص) مثل أساتذة المعاهد الخاصة الذين ينتظرون الانتداب بالمعاهد العمومية).

* صنف مختص في حرفة أو مهنة معيّنة (مثل سواق سيارات الأجرة وعملة المخابز) لكنه مضطر إلى الانتقال من مشغّل إلى آخر في نفس المهنة. وهو إجراء شائع يلجأ إليه أصحاب كثير من المؤسسات لمنع إثبات الأجراء وتفادي تبعاته المالية والقانونية. وفي الجملة يشمل الشغل المؤقت حتّى نهاية 1997 مالا يقل عن 241 حالة 58% منها في القطاع العمومي وشبه العمومي (أي 140 حالة) والباقي بالقطاع الخاص (أي 101 حالة). أما على المستوى القطاعي فتأتي في الصدارة المؤسسات ذات الصبغة الاجتماعية والتعليمية بنسبة 47,2% من مجموع الشغل المؤقت. وهو ما تؤكده معطيات الجدول الموالي :

جدول عدد 10 : توزيع الشغل المؤقت حسب القطاعات المهنية :

تصنيف القطاعات	عدد المشتغلين بصفة مؤقتة	% من مجموع الشغل المؤقت
القطاع الصناعي والأشغال العامة	45	% 18,7
التعليم والتكوين	46	19
الصحة	6	2,5
مؤسسات اجتماعية وثقافية وشبه إدارية (عمومية وشبه عمومية)	62	25,7
الإدارة العمومية	31	12,9
النقل	18	7,5
خدمات ذات صبغة تجارية	33	13,7
المجموع	**241**	**100**

- الشغل الهامشي :

لا شك أن السمة الرئيسية لهذا الصنف المهني هي صبغته الظرفية وعدم استناده إلى مقومات وأسس ثابتة سواء من الناحية الاقتصادية (نشاط أفرزته ظروف استثنائية) أو من الناحية القانونية (تعاطي نشاط بدون رخصة أو غير مطابق للرخصة الأصلية) أو غير مهيكل (غياب محل واضح لتعاطي النشاط أو مواصفات مهنية مطابقة للخدمة المقدّمة...).

وفي الجملة يشمل هذا الصنف 231 حالة موزعة بين قطاعات رئيسية هي :

جدول عدد 11 : توزيع الشغل الهامشي حسب القطاعات المهنية :

تصنيف القطاعات	عدد المشتغلين	% من مجموع الشغل الهامشي
الصناعة والأشغال العامة	58	25,1
النقل	78	33,8
التجارة والخدمات ذات الصبغة التجارية	95	41,1
المجموع	231	100

خاتمـــــة :

لقد مكنت هذه الدراسة الميدانية من الوقوف على مايميّز هذه المدينة الناشئة من اختلالات خطيرة تأتي في مقدمتها سرعة نسق النمو الديمغرافي بالمقارنة مع تطور مواطن الشغل وهو ما أدّى إلى اختلال واضح بين عدد الأسر (2600 في نهاية 1997) وعدد مواطن الشغل (2152 في نهاية عام 1997) فتضاءلت نسبة النشاط وأصبحت أدنى من نسبة البطالة المعلنة والمقنعة ممّا نتج عنه تدني مستوى العيش وتنامي الأنشطة الهامشية وتضخم التجارة البسيطة وحوّل المنطقة البلدية إلى خلية من "اصطبلات" تربية الماشية وكان من نتائج ذلك أن تضخمت أعباء هذه الأنشطة الريفية (رفع المزابل...) ببلدية محدودة الموارد الحضرية.

وبذلك فإن كلّ محاولة تهيئة لا تأخذ هذه المسائل والخصوصيات بعين الاعتبار لن يكتب لها النجاح. ومعالجة هذه الاختلالات الخطيرة على مستقبل المدينة يجب أن تبدأ بتدعيم القطاعات المنتجة ذات الصبغة الحضرية.

المراجـــــــع

1- بوجمعة المشي (1988) : المكناسي ومنطقتها : دراسة جغرافية (شهادة الكفاءة في البحث – الجامعة التونسية).

2- بوجمعة المشي (1997) : مؤشرات المعيشة والتنمية البشرية بالوسط الغربي. (مداخلة في ملتقى أبي بكر القمودي سيدي بوزيد-ماي 1997).

3- المعهد القومي للإحصاء

- الاستمارة الوطنية حول ميزانية واستهلاك الأسر 1990
- نتائج تعدادي 1984 و 1994

4- وزارة التجهيز والإسكان. الإدارة العامة للتهيئة الترابية. المثال الجهوي للتهيئة الترابية : الوسط الغربي (مارس 1985).

ملحق عدد 1 : مقارنة النمو السكاني لمدينة المكناسي بين تعدادي 84 و 94

مستوى المقارنة	نسبة النمو السنوي (%)	ملاحظات
المعدل الوطني معدل نمو الوسط الغربي معدل نمو ولاية سيدي بوزيد معدل نمو الوسط الحضري بعموم البلاد	2,3 2,5 2,7 3,8	وردت هذه النسب في نشرية المعهد القومي للإحصاء نتائج تعداد 1994
مدينة المكناسي البلديات الحالية لولاية سيدي بوزيد بلدية سيدي بوزيد	4,21 6,27 5,97	تم استخراج هذه النسب بالاعتماد على تعدادي 1984 و 1994

المصدر : المعهد القومي للإحصاء (نتائج تعداد 1994).

ملحق عدد 2 : مقارنة نسبة الذكورة لمدينة المكناسي (تعداد 1994)

مستوى المقارنة	نسبة النمو السنوي (%)	ملاحظات
مدينة المكناسي	109,5	أعلى نسبة ذكورة في الوسط بالبلاد التونسية
البلاد التونسية الوسط الغربي ولاية سيدي بوزيد إقليم تونس بلديات سيدي بوزيد		

المصدر : المعهد القومي للإحصاء (نتائج تعداد 1994)

ملحق عدد 3 : مقارنة حجم الأسر لمدينة المكناسي (1994)

مستوى المقارنة	معدل أفراد الأسرة	ملاحظات
بلدية المكناسي	5,8	
بلديات ولاية سيدي بوزيد	5,6	
بلدية سيدي بوزيد	5,4	
المعدل الوطني (ريفي+ بلدي)	5,16	
الوسط الغربي(ريفي+بلدي)	5,7	تعداد 1984 : 5,5
إقليم تونس	4,8	

المصدر : المعهد القومي للإحصاء (نتائج تعداد 1994)

ملحق عدد 4 : بيانات حول التعليم الأساسي (98/97)

المدارس	عدد التلاميذ (ديسمبر 1997)	عدد المدرسين (بما في ذلك المدير)	عدد العملة	ملاحظات حول العملة
مدرسة شارع العلوي	549	22	2	غير مرسمين
مدرسة خالد بن الوليد	664	28	2	مرسمين
حي الطيب المهيري				
مدرسة شارع بورقيبة	270	14	1	مرسم
	680	25	2	مرسمين
المجموع	**2163**	**89**	**07**	

المصدر : دائرة التفقد بالمكناسي

ملحق عدد 5 : بيانات حول التعليم الإعدادي والثانوي (1998/1997)

المؤسسات	عدد التلاميذ (ديسمبر 1997)	عدد الإناث منهم	عدد الأساتذة (*)	عدد الإداريين والعملة	عدد الوقتيين من الإداريين والعملة
مدرسة 7 نوفمبر	875	388	32	38	8
مدرسة ابن خلدون	817	393	36	19	6
معهد بن رشد	537	233	24	07	0
المعهد المختلط	1552	753	71	49	14
المعهد الخاص "حسين بوزيان"	230	110	13	6	2
المعهد الخاص "السعادة"	210	60	3	3	1
المجموع	**4221**	**1937**	**179**	**122**	**31**

* الأساتذة غير المباشرين بالمعاهد العمومية والمتفرغين بصفة كلية للمدارس الخاصة.

ملحق عدد 6 : بيانات حول الصحة :

I – الإطار الطبي وشبه الطبي والعمالي (ديسمبر 1997)

التصنيف	العدد
الأطباء	7
القوابل	6
الممرضون	30
المسعفون (Aide-soignants)	9
العمال	23

II – الإطار الطبي وشبه الطبي حسب السكان 1996

الإطار	عدد السكان
1 طبيب	4664 ساكن
1 فني سامي	2915 ساكن
1 قابلة	140 امرأة في طور الإنجاب
1 ممرض	778 ساكن

المصدر : إدارة المستشفى المحلي بالمكناسي

ملحق عدد 7 : التشغيل بالمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والفنية

المؤسسة	العدد الجملي للعاملين والموظفين	عدد الوقتيين (غير المرسمين)	ملاحظات
المعتمدية (والعمد)	27	11	
البلدية :			
* الإدارة	21	7	
* الأشغال والتنظيف	46	43	يضاف إلى ذلك
المراكز الأمنية	–	3	عملة الحضائر
محكمة الناحية	10	0	الظرفية لامتصاص
إدارة التجهيز	11	1	البطالة
الصحة العمومية	87	4	
إدارة التشغيل	7	1	
إدارة الوحدات الإنتاجية	7	0	
القباضة المالية	13	1	
الأداءات غير القارة	7	1	
البريد والإتصالات	15	0	
إدارة الفلاحة	54	6	
الشؤون الاجتماعية	3	0	

ملحق عدد 8 : التشغيل بالمؤسسات العمومية ذات الطابع الاجتماعي والثقافي

المؤسسة	العدد الجملي	عدد الوقتيين (غير المرسمين)
الإرشاد الديني والاجتماعي والساهرون على المساجد	7	0
مدرسة التكوين المهني والسياقة	20	1
مركز الفتاة الريفية	13	4
الروضة البلدية	4	2
دار الثقافة ودار الشباب	12	6
المكتبة العمومية	5	3
نادي الأطفال	10	8
التنظيم العائلي	9	2

ملحق عدد 9 : التشغيل بالمؤسسات العمومية ذات الطابع التعليمي والتربوي

المؤسسة	العدد الجملي للمشتغلين	عدد الوقتيين منهم
المعهد الثانوي المختلط	120	14
معهد ابن رشد	31	0
مدرسة 7 نوفمبر الإعدادية	70	08
مدرسة بن خلدون الإعدادية	55	06
مدرسة العلوي الأساسية	24	02
مدرسة بورقيبة الأساسية	27	0
مدرسة خالد بن الوليد الأساسية	30	0
مدرسة المهيري الأساسية	15	0
تفقدية التعليم الأساسي	10	0

ملحق عدد 10 : التشغيل بالمؤسسات العمومية شبه العمومية

المؤسسة	العدد الجملي للمشتغلين	عدد الوقتيين منهم	ملاحظات
شركة توزيع المياه	12	8	8 متعاقدون
البنك القومي الفلاحي	9	1	
القوافل	13	1	
السكك الحديدية	18	0	
ديوان الحبوب	6	0	
اتحاد الشغل	2	0	
اتحاد المرأة	1	1	
الجامعة الدستورية	1	0	
الشركة التونسية للكهرباء والغاز : * فرع الخدمات * فرع نقل الكهرباء	 6 5	 0 0	

ملحق عدد 11 : المؤسسات الخاصة ذات الطابع التعليمي والإداري أو شبه الإداري

عدد المؤسسات	الصنف	العدد الجملي للمشتغلين	عدد الوقتيين منهم
1	عدل تنفيذ	2	
2	الكتبة العموميون	2	
1	المحامون	2	
2	الخبراء والمحتسبون	2	
1	المكاتب الهندسية	2	
2	المدارس الخاصة	24	17
2	رياض الأطفال	2	
1	مدرسة الإعلامية	1	

ملحق عدد 12 : التشغيل بالمؤسسات الصحية الخاصة

عدد المؤسسات	الصنف	العدد الجملي للمشتغلين	عدد الوقتيين منهم
2	الصيدليات	5	
3	الأطباء	6	

ملحق عدد 13 : التشغيل بالمؤسسات الحية الخاصة

عدد المؤسسات	الصنف	العدد الجملي للمشتغلين	عدد الوقتيين منهم
3	مقاولات البناء	14	غير ثابت
2	مقاولات الكهرباء	10	
2	صنع مواد البناء	2	
14	البناؤون وعمال البناء	28	غير محدد
6	الدهانون	6	

ملحق عدد 14 : قطاع الميكانيك والصيانة

العدد	الصنف	العدد الجملي للمشتغلين
3	الصيانة المنزلية (لحام – كهرباء...)	3
6	الميكانيك العام	6
4	كهرباء السيارات	4
3	السمكرة والدهينة	5
5	إصلاح العجلات	5
6	إصلاح الدراجات	6
5	إصلاح الراديو والتلفزة	5
2	التجهيزات المنزلية (ثلاجة – غاز...)	3
1	الخراطة	1

ملحق عدد 15 : التشغيل بقطاع الحرف والمهن اليدوية

العدد	الصنف	العدد الجملي للمشتغلين
4	الحدادة	11
5	النجارة	14
1	الرسم	1
1	النقش على الجبس	1
1	صناعة البلور	1
1	الصباغة	1

ملحق عدد 16 : قطاع الميكانيك والصيانة

الصنف	عدد المشتغلين	ملاحظات
معمل الجبس	107	منهم 5 متعاقدون
معمل النسيج	174	منهم 12 وقتيون
معمل الزربية	60	
صناعة التريكو (منزلية)	4	بصفة دائمة
صناعة الأغطية الصوفية	6	مورد رزق دائم، دون اعتبار النشاط الظرفي لعدد كبير من العائلات
المخابز	28	عدد المخابز 3
معاصر الزيتون	غير محدد	نشاط موسمي وغير ثابت (عدد المعاصر : 2)

ملحق عدد 17 : التشغيل بقطاع الخدمات ذات الصبغة التجارية و الاستهلاكية (خواص)

عدد المؤسسات	الصنف	العدد الجملي للمشتغلين
2	تاكسيفون	2
2	محطات البنزين	8
1	الغسل بالشائح	1
5	مطاحن الحبوب	5
9	المقاهي	25
3	المرطبات	4
5	الفطائرية والحماصة	8
4	المطاعم	7

ملحق عدد 18 : التشغيل بالقطاع التجاري

عدد المحلات	الصنف	العدد الجملي للمشتغلين	ملاحظات
3	شركات الجملة	16	
9	باعة الخضر بالسوق البلدي	9	
5	باعة الخضر المتنقلون (أصيلو المنطقة البلدية)	16 5	نشاط هامشي
	بائعو الدواجن بالسوق البلدي	6	
2	تجار الدواجن والبيض والأرانب يوم السوق الأسبوعي	7	نشاط هامشي
	تجار الدواب	2	نشاط هامشي
2	المزرعة وسيدي سالم (محلات بيع اللحوم البيضاء خارج السوق البلدي)	2 99	نشاط هامشي
4	بائعو السمك	4	
11	بيع المواد الغذائية	12	
9	الأثاث المنزلي	9	
3	الملابس الجاهزة الملابس القديمة	14	
4	تجار "سوق ليبيا" القارّون بالمنطقة البلدية المصوغ	3	نشاط هامشي
5	الباعة المتجولون والدلالة بالمنطقة البلدية	6	بيع وليس صناعة
2	المكتبات	4	
1	أكشاك الدخان	5	نشاط هامشي
1	مواد التجميل	2	دون اعتبار الرخص
2	قطع غيار الدراجات	1	
6	قطع غيار السيارات	1	الزدوجة
5	بيع الأدوات التقليدية والفحم والبنزين	2	
20	بيع علف الحيوانات	6	
	بيع المواد الحديدية والبلاستيكية	10	
	الجزارون	20	
	مكاس	1	

ملحق عدد 19 : التشغيل بقطاع النقل (الخاص)

عدد وسائل النقل	التصنيف	العدد الجملي للمشتغلين	عدد العاملين بصفة وقتية	عدد الهامشين	ملاحظات
38	سيارات الأجرة	57	17	0	
2	سيارات التاكسي	2	0	0	
8	سيارات نقل الأشخاص	8			
	سيارات نقل الأشخاص بدون رخصة	3	0	8	نشاط هامشي
3	النقل الريفي*			0	المقيمون بالمنطقة البلدية
72	الشاحنات الصغيرة			38	الهامشيون هم أصحاب رخص سيارات لأغراض خاصة لكنهم يلجؤون إلى النقل لحساب الغير
2	شاحنات ثقيلة	2			
8	جرارات نقل البضائع ومواد البناء	24		16	
27	العربات المجرورة**	27		16	11 فقط لهم رخصة نقل

ملاحظات : * مجموع النقل الريفي بالمعتمدية : 33 رخصة

** عدد عربات الجر الأخرى التي تشتغل بصفة ظرفية (يوم السوق الأسبوعي خاص) : 30

ملحق عدد 20 : نماذج من الأنشطة الهامشية وغير المنظمة

الصنف	عدد المشتغلين	ملاحظات
إصلاح الأحذية على الرصيف (أو في المنازل)	7	
الاتجار في التبغ (غير المنظم)	2	التبغ "النفة"
الكتبة الهامشيون	1	ينتصب أمام إدارة القباضة المالية
المدلكون في الحمامات	7	4 رجال 3 نساء
صنع الزربية والأغطية الصوفية الأخرى	6	بالكراء
المعينات المنزلية	25	
باعة متنقلون لبعض المأكولات الجاهزة	5	البيض – الفول – الشاي –
بائعو القهوة والشاي في المؤسسات التعليمية	5	البريك
رعاة الأغنام	3	يتولون علمية الرعي بمبلغ مادي
بيع الخمر بدون رخصة	4	عن كل رأس كل شهر
نقل الأشخاص غير القانوني	8	
العربات المجرورة التي تنشط بدون رخصة	46	

ملحق عدد 21 : التشغيل الفلاحي بالمنطقة البلدية

التصنيف	العدد	ملاحظات
سائقو جرارات الشركات الفلاحية	8	
سائقو الجرارات الفلاحية الخاصة	15	
رعاة الأغنام	3	
مدير الشركات الفلاحية	6	الذين يتقاضون مرتبات
عدد الأسر التي تعيش أساسا من تربية الماشية	60	

تجربة المغرب العربي في البناء الوطني
بين تنمية الثقافة وثقافة التنمية

حافظ عبد الرحيم *

Résumé

Notre essai se propose de défricher et de fouiller dans « les paliers en profondeur », en vue de saisir le fond culturel du processus de développement, en tant que processus global, à partir de l'expérience maghrébine de la construction nationale.

La problématique posée à l'épreuve consiste à se demander : dans quelle mesure peut-on expliquer le grand part de l'échec des expériences de développement dans les différents pays du Maghreb contemporain, par une négligence consciente ou inconsciente du poids de la dimension culturelle, en se limitant à la dimension purement économique ?

C'est, dans cette perspective qu'on a essayé de prouver, avec tant de rigueur épistémologique et de vigilance scientifique, une nécessité insurmontable, de prendre en considération les spécificités culturelles et sociales des sociétés elles mêmes, par les acteurs maghrébins durant toute expérience de développement et d'édification post-nationale.

Enfin, cherchant à démontrer la corrélation entre culture et développement, on a encore pu noter combien cette démarche peut être efficace pour la compréhension des transformations majeures dans un monde qui se conçoit globalisé.

* أستاذ مساعد بكلية الآداب و العلوم الإنسانية بصفاقس.

"... ويعني هذا أن الثقافة والتنمية أمران لا يمكن أن ينفصل أحدهما عن الآخر ... وليس من سرّ في أن العديد من مشاريع التنمية قد قصّرت لأنها تجاهلت هذا الشأن تجاهلا فعليا ، فإن رؤية معيّنة للأشياء لا يمكن أن تفرض نفسها على أحد المجتمعات بصورة طويلة المدى إذا كان هذا المجتمع لا يتكامل في تجربته ذاتها ، أي في ثقافته الخاصة ..."

تقرير اليونسكو : مشروع خطة على المدى المتوسّط 1984-1989

عن الفصل : النظام الاقتصادي الدولي ص 26

تمهيد :

ليس هدف هذه الدراسة الإحاطة بتلابيب المسار البنائي لمنطقة المغرب العربي منذ الاستقلال فذلك مما يتجاوز حدود جهد الفرد وحتى المجموعة. كما أن دراستنا هذه لا تهدف إلى الحكم على التجربة ومنجزاتها لأن ذلك من مهام التاريخ وحده. إنها فقط محاولة تروم بكل بساطة القيام بما يشبه المراوحة وربما حتى "التسكّع" إذا جاز التعبير بُغية عقد العلاقة بين حقلين لطالما تمّ الفصل بينهما على الأقل في أذهان بناة الدولة الوطنية وصانعي القرار داخلها، إنهما حقل الثقافة وحقل السياسة. وهو فصل وجد تجسيداته من خلال الاختيارات التنموية وتوجّهاتها باعتبارها إيديولوجيا ذات تصوّر خطّي لمسار تطوّر المجتمعات المراهِنة على التصنيع وقيم المجتمعات المصنّعة من مثل روح المبادرة، الربح،المنافسة ونوعية الخدمات... بما يحقق للمجتمعات "المتخلّفة" فرص اللّحاق بركب المجتمعات "المتقدّمة" عبر استحضار الحلول الاقتصادية البحتة القابلة للقياس والتحسين (المؤشّرات). هذه الإيديولوجيا إذن راهنت على النمو الاقتصادي على خلفية أنه معيار للتنمية بعيدا عن أي موجّهات أخرى. ولقد سادت هذه الايديولوجيا خاصة خلال عقد الستينات وهو العقد الذي دخل فيه

المغرب العربي مرحلة البناء الفعلي وكان من "الطبيعي" أن تتبنّى النخب البانية هذه الإيديولوجيا بشكل رسمي وتستنفر لها كل الطاقات الوطنية والإمكانيات (المتوقرة منها و حتى غير المتوقرة) من أجل تحقيق تحديث لشتّى هياكل المجتمع وبالتالي تحقيق القفزة النوعية في مستوى العيش ودرجة الرفاه(بحبوحة العيش). لكن النتائج كما يُجمِع على ذلك الدارسون لم تكن كما هو مأمول بل كانت النتائج الاجتماعية لهذا الخيار التنموي على غير ما كان متوقعا (الخارطة الطبقية ، توزيع الفضاء ريف / حضر، الشبكة العلائقية...) وهي نتائج ليس المجال هنا لتكرارها بل يكفي أن تمثّل لنا في مثل هذا السياق منطلقا لطرح السؤال فعليا اليوم بعد أن مرّ من عمر التجربة نصف القرن أو أنقص منه قليلا، حول مدى حضور "البعد الثقافي للتنمية" في التصوّرات السائدة داخل مراكز القرار. كما يطرح السؤال حول الوجْهة التي أخذها مسار التنمية بعد أن ثبت بما لا يدع مجالا للشكّ أن المسألة لا تطرح من زاوية تقليد / حداثة على اعتبار أنها ثنائية مغلوطة عفا عنها الزمن حتى غدت لاغية. ويبدو السؤال أكثر حدّة وعمقا إذا ما تعلّق بتصوّرات ومشاريع تنموية مموّلة من قبل البلدان المانحة أو من قبل منظمات تمويل دولية غالبا ما تتبنّى الإيديولوجيا السائدة للتنمية المقتصرة على المنطلقات الاقتصادية.

1- التجربة التنموية المغربية بين التأشير الكمّي والتأصيل الثقافي : أو من المؤشّرات إلى التحدّيات :

إن إطلالة سريعة برؤية مقارنة لبعض المعطيات الإحصائية حول المؤشّرات الكمّية للتنمية في المغرب العربي من حيث هو كتلة اقتصادية ووحدة

ثقافية تسمح في مستواها الظاهر بالتأكّد من تحقق تحسّن مادي (تنمية) في مختلف مؤشّراتها كما يحددّها أخصّائيو التنمية:

جدول عدد 1 : بعض المؤشّرات التنموية في بلدان المغرب العربي خلال عشريتي الثمانينات والتسعينات :

	عشرية الثمانينات		عشرية التسعينات	
المؤشّرات	السنة	العدد / النسبة	السنة	العدد / النسبة
عدد السكّان (مليون نسمة)	1987	54.433	1999	68.500
نسبة التحضّر (%)	1987	49.33	1997	57.66
نسبة الولادات (%)	1987	35.33	1998	25
نسبة الوفيات (%)	1986	9.66	1998	6.33
نسبة وفيات الأطفال (%)	1985	83	1998	38.66
أمل الحياة (سنة)	1986	61	1998	68
حصة الفرد من الناتج القومي الخام (بالدولار)	1987	1633	1997	1623
نسبة التعلّم (%)	1987	49.8	1997	60.6

بتصرّف عن :

1- Images économiques du monde 2000 . 44 ème année –rédacteurs : Jeanne- Marie Amat ROZE et autres . S.E.D.E.S- Paris 1999

2/جامعة الدول العربية (الأمانة العامة) التقرير الاقتصادي العربي الموحّد 1988

فنحن على سبيل المثال لما نقارن بين عشريتين نقف على تحسّن ملحوظ في مؤشّرات التنمية بدءا من نسب التحضّر إلى نسب التعلّم...لكن يبقى السؤال الأهم والأخطر هو إذا كان إتّجاه مؤشّرات النمو تصاعدي على مدى الثلاثة والأربعة عقود فلِمَ لمْ تتحقق تنمية فعلية تسمح بتحقيق الاندماج الاقتصادي

والاجتماعي لهذا التكتّل (وربّما جاز السؤال التالي أيضا: لِمَ لمْ يتحقق حلم الوحدة الذي طالما راود نخب هذه المنطقة بلْهْ جماهيرَها؟) إنه في رأينا السؤال الأخطر الذي يدعونا فعلا إلى البحث عن مدخل أعمق وأشمل لمسار التنمية، لأن " التنمية الخبيثة " على رغم إيجابية مؤشّراتها فإنها تنمّي التخلّف وتكرّس التبعية بحيث لا يغدو التخلّف فقط مجرّد مؤشّرات اقتصادية بالتغلّب عليها يتم القضاء على التخلّف. لقد ثبت بحق أن للتخلّف وجها آخر ([1]) يجد ترسّباته في ثنايا البناء الاجتماعي الكلّي والتركيبة السوسيونفسية للفاعلين ، ولقد اعتبر الذوّادي في نفس السياق أن المغرب العربي بما هو حقل بحث يبقى أفضل مثال عينيّ لإثبات الجدوى العملية والعلمية لمفهوم "التخلّف الآخر" باعتباره أداة بحث "تستفيد منها العلوم الاجتماعية والإنسانية خاصة في بحوثها حول التنمية والتخلّف وما يرتبط بهما في المجتمعات النامية (ص 80) حيث التخلّف نسق متداخل الأجزاء لا بدّ من الانتباه إلى الجانب المنسيّ فيه (المسكوت عنه)، بحيث تغدو التنمية من منظوريْها الكلّي الإجماليMACRO والجزئي الافراديMICRO "عملية مركّبة بالضرورة" كما يرى الأستاذ الطاهر لبيب ([2]) فهي لها بعدٌ نهضويّ تنويريّ شاملٌ، "والحديث العربي عن تنمية هو حديث عن نهضة" (ص 40). ومن هنا

العبارة هنا لإسماعيل صبري عبد الله : التنمية المستقلة ، محاولة لتحديد مفهوم مجهّل ، مجلة المستقبل العربي عدد 90 السنة 1986 ص 56-83 .

[1] إنه التخلّف الآخر كما سمّاه الأستاذ محمود الذوادي: أنظر في هذا المضمار دراسته في أجزائها الثلاثة :

- التخلّف الآخر بالمغرب العربي ، المستقبل العربي، عدد 47، جانفي 1983، ص ص: 20-41.
- التخلّف الثقافي النفسي كمفهوم بحث في مجتمعات الوطن العربي والعالم الثالث ، المستقبل العربي، عدد 83، جانفي 1986، ص ص: 25-42.
- بعض الجوانب الأخرى لمفهوم التخلّف الآخر في الوطن العربي ، مجلة الوحدة، العدد 50، نوفمبر 1988، ص ص: 79-94.

[2] الطاهر لبيب ، التنمية الاجتماعية واتّجاهاتها في البلدان العربية ، المستقبل العربي ، العدد 253 – مارس 2000 ص ص 23-50

ينتهي لبيب إلى استخلاص جد هام بالنسبة لحقل دراسته المتمثل في البلدان العربية، كما بالنسبة لحقل دراستنا (والاثنان يتكاملان تكامل الجزء مع الكلّ)، استخلاص مفاده "أن التنمية الاجتماعية محصلة الصيرورة المجتمعية التي لا تكتسب فيها المؤشّرات القطاعية دلالات ذات أهمّية إلاّ في حدود اختراقها وتأثيرها في الحياة الاجتماعية في معناها الأشمل" .

لا نريد ولوج المجال الإشكالي لمفهوم الثقافة ومناقشة المصطلح الذي يتوقر على عديد التفرّعات والاستثناءات والزوايا الغامضة، فذلك مما ليس من رهانات هذه الدراسة، كما أننا لا نريد من خلال هذه الأخيرة الكشف عن موقف منظمات التمويل من البعد الثقافي للتنمية ومدى استحضارها له، لأن مثل هذا العمل يقتضي سبرا لأغوار المعلن والرسمي، كما المسكوت عنه واللارسمي والخفي أيضا ابتداء من اختيارات هذه المنظمات إذ الأمر على درجة من العمق والتخفّي . إلاّ أننا مع ذلك سنجيز لأنفسنا مع كثير من الحيطة المنهجية أن نستند إلى نتائج بحث كل من J.C. Sanchez ARNAU et Dominique DESJEUX والذي نشرته منظمة الأمم المتحدة حول موقف أجهزة التمويل من البعد الثقافي للتنمية ومدى استحضارها لهذا البعد خلال تخطيطها وتنفيذها لبرامج تدخّلها في مسارات التنمية. فلقد بيّن هذا البحث بالعيّنة حقيقتيْن أساسيتيْن :

الأولى : أن معظم المنظمات اقتنعت بأهمّية الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثقافية في المشاريع المنجزة إلاّ أن هذه المنظمات **تعتبر أن هذه المسؤولية تتوجّب في المقام الأول على البلدان المستفيدة.**

الثانية : رغم أن عددا محدودا من المنظمات يسعى إلى استحضار الأبعاد الثقافية فإن **المعايير الاقتصادية هي التي تحظى بمزيد من الأهمّية خلال إقامة المشاريع.**

ولقد انتبه الباحثان إلى **الطاقات المختلفة** في المقاومة والمنازعة والإدماج والاستيعاب من مجتمع إلى آخر. وهذا ما يدفع بمشاريع التنمية إلى البحث عن تعديل للسلوك الاجتماعي بناء على قاعدة التبادل، لكنه تبادل غير متكافئ في جوهره لأن عملية إعادة التأويل للثقافة وقيمها تتم بين طرفيْن غير متكافئيْن بالنظر إلى عدم التكافؤ بين ما يمكن تسميته بالثقافات "القوية fortes" والثقافات"الضعيفة faibles". إذ الأولى في واقع الحال تبني تصوّراتها التنموية على قواعد "التنظيم العلمي للعمل" وكل القيم الغربية المتعلقة بها من إيمان بوجود عقلانية بذاتها soi en ذات بعد كوني وتتوافق مع رغبات الأفراد، كل الأفراد وطموحاتهم... بشكل يغدو معه ريف المزاب أو ريف بنغلاديش لا يختلف إلا قليلا عن ريف Rouen أو ريف shtutgart وكذا منطق اشتغال مشروع حضري هو نفسه أو يكاد في شتّى المراكز الحضرية في العالم.

هذا المنطق في المشابهة القائم على إلغاء الخصوصيات الثقافية غدا هو نفسه لاغيا بعد أن ثبت بعدُه الآلي التبسيطي الاختزالي التعسّفي وبشكل ثبت معه في المقابل أن مسألة العلاقة بين الثقافة والتنمية تتجاوز التصوّر الأداتي البحت للثقافة. وإنّها مسألة يتم التعبير عنها بالصيغة التالية: من الذي يجب أن يكون صاحب القرار في مشاريع التنمية؟ ما موقعه داخل المراتبية الاجتماعية السائدة؟ من المؤهّل ليقرّر بشكل شرعي ما الذي يجب التخلّي عنه أو تحويره في الموروث الثقافي؟ ما هي الغايات المسكوت عنها للخيارات التنموية التي يتبنّاها

أصحاب القرار في هذه البلدان وخاصة الغايات المتعلقة بتوزيع السلطة والنفوذ داخل ذلك المجتمع؟ ما مدى شرعية سلطة وموقع هذا القادر على الاختيار؟ هل هي شرعية اقتصادية فنّية فقط أم اجتماعية ثقافية أيضا؟

هذه الأسئلة –وغيرها كثير– ما زالت تطرح نفسها اليوم بل ربما بأكثر حدة بحكم التحوّلات الهيكلية التي يشهدها العالم كما ونوعا ونسقا بشكل لم يفقد معه سؤال التنوّع في الهويات الثقافية بين المجموعات والكيانات من ألقه لا بل تعمّق في ظلّ هذا النزوع الذي يشهده العالم كله لأن يغدو جغرافيا واتصاليا في شكل قرية صغيرة كما يقول "ماكلون" بعد أن بات متأكّدا أن "التنوّع –إذا ما قام على المساواة التامة وكان على مستوى المجتمع مثلما كان على المستوى العالمي –إنما هو منبع جوهري خصب للحيوية" ([3]).

2– التجربة التنموية المغربية بين الرغبة في التأسيس وبين الخضوع لمنطق الاستقطاب:

لسنا في حاجة هنا إلى التأكيد على الحضور المكثف لعلاقة الاستقطاب بين المعطى الثقافي والمعطى الجغراسياسي خلال مختلف مراحل تاريخ المغرب العربي، وهو استقطاب يستند إلى المرجعية التاريخية والدينية القيمية كأساس عليه يقوم الأنتروبولوجي اليومي([4])، بما أكسبه نزوعا يكاد يكون تلقائيا للتوحّد. ومن هذا النزوع يستمدّ الجانب الأكبر من قوّته خاصة إذا ما اقترنت بالطاقات المادية المتوفّرة على الهيئة التي تحقق تنمية فعلية وفي العمق. لكن أهم ما

[3] مشروع خطّة على المدى المتوسّط 1984-1989 تقرير اليونسكو ، الفصل " الهوية الثقافية " ص 43.

[4] يمكن العودة هنا إلى :

-المنصف وتّاس ، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي ، سلسلة آفاق مغاربية ، دار سراس للنشر ، تونس 1995 ص 245.

-محمّد زنيبر ،"دور الثقافة في بناء المغرب الكبير " –، مجلة المستقبل العربي ، العدد 79 السنة الثامنة 1985.

يستنتج من تجربة الدولة المغربية ما بعد الاستقلال هو أنها نزعت منزعا احتكاريا، وهي احتكارية بدت في صورة الحق الذي أكسبته إياها المرحلة النضالية التحريرية ووجدت تجسيدها لا في الحقل السياسي فقط بل في شتّى الحقول. حتى أخذت فعليا صورة الأخطبوط(الأفعى المتعددة الرؤوس) الذي امتدّت أصابعه لتحتوي كل ما حولها تحت حجج متعدّدة من ذلك خاصة الوحدة الوطنية ورصّ الصفوف في مجابهة التخلّف وتحقيق الرفاه المادي للجميع(بحبوحة العيش).

وحتى إن اختلفت المسالك – ولو في حدود– في إرساء الخيار التنموي فإن النتيجة واحدة تتمثل في استنزاف خيرات تختلف كما ونوعا في سبيل إرساء "تصوّر تنموي" غير واضح المعالم ومستورد يتغيّر من مرحلة إلى أخرى. فنحن على سبيل المثال نجد أن هذه الدولة المغربية كانت بالفعل دولة احتوائية التزمت بالوصاية على شتّى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... دون أن تكون واعية بتكاليف هذه الرغبة الوصائية ومخلّفاتها، حاولت أن تكون دولة ترجّ d'espérance Etat في معناه الأوسع. لكنها كلّفت نفسها ما لا طاقة لها به وذلك حين رسّخت لدى الفئات الواسعة والمحرومة قناعة مفادها إمكانية تحقيقها لمطالبها المادية وتوسيع وتنويع السلع الاستهلاكية وسوق الشغل، إلا أن الطبيعة المفارقة لهذه الرهانات المطروحة هي التي ستؤدّي بهذه الدولة إلى حالة العجز. فالالتزام بالتكوين والتشغيل لا يمكن ان يكون إلى ما لا نهاية بل إن له حدوده كما بيّن ذلك عديد الدارسين ([5]) ، إنه التزام أمْلته عليها رغبتها الاحتوائية

[5] أنظر في هذا الإطار أيضا :

الوصائية وهي رغبة دفعت بها في الآن نفسه إلى ممارسات لاعقلانية تتعارض مع رغبتها التحديثية بشكل مفارق أيضا. والمثال الأوضح هو ما يتجلى من علاقات استزلام وتبعية شخصية استنادا إلى معايير لاعقلانية (النسب، القرابة، العلاقات الشخصية ..) التي كانت محددة في ممارسة الفعل الاقتصادي والسياسي .والأمثلة على ذلك عديدة في التجارب التنموية المغربية إذ يكفي أن نذكر تجربة التعاضد وما حملته في داخلها من تناقضات عجّلت بفشلها. فلقد أثبت عبد القادر الزغل أن منطق توزيع التعاضديات في تونس هو منطق لا يخضع لمعايير عقلانية بل هو أقرب إلى المنطق العلائقي القرابي إذ الشيخ (العمدة) باعتباره سلطة "تقليدية" يقوم باقتراح أعضاء مجلس التعاضدية مراعيا في ذلك موازين القوى بين العروش قبل أن يراعي عامل الكفاءة المهنية... وهو ما أدى بالباحث إلى أن يستنتج أن قيم نظام القرابة غلبت قيم نظام التعاضد([6]) وهو الاستنتاج الذي أكّدته الأستاذة ليليا بن سالم معتبرة أن التداخل بين الاعتبارات العقلانية والاعتبارات اللاعقلانية يعدّ من الأسباب الأساسية في فشل التعاضديات ([7]) . ولئن تغير الفاعلون والإطار في الجزائر أو في المغرب فإن الهدف الخفيّ للفعل

- CAMAU (M):Tarajji Ya Dawla ou la force et l'espérance : propos sur le désengagement de l'état en Tunisie, bulletin de CEDEJ ,N°23 , 1988, pp 81-108 .
- LECA (J): l'économie contre la culture dans l'explication des dynamiques politiques , bulletin de C.E.D.E.J , n°23 ; 1er semestre ; 1988 ; pp: 15-60.

[6] ZGHAL (A) Système de parenté et système coopératif dans les campagnes Tunisiennes , R.T.S.S , N° 11 octobre 1967 .p,103
voir aussi : la participation de la paysannerie maghrébine à la construction nationale , R.T.S.S , N° 22 , juillet 1970 , pp 125-161 .

[7] BEN SALEM (L) Questions méthodologiques posées par l'étude des formes de pouvoir : articulation du politique et du culturel – du national et du local . ; in le Maghreb : approches des mécanismes d'articulation – S/D : BOURQUIA (R) et HOPKINS (N) , éd . ELKALAM , casablanca 1991.pp 187-199 .

ويمكن النظر أيضا في دراسته :

بقي هو نفسه. فمن خلال ما أثبته الباحث لحواري عدّي نجد أن الأبعاد النيوباتريمونيالية في التجربة الاشتراكية الجزائرية تؤكّد الاستنتاج ذاته. فلقد أثبت في أطروحته ([8])

Le Pouvoir dans les sociétés du tiers monde : le cas de l'Algérie , 1987

أن التجربة التنموية الجزائرية من حيث هي تجربة نيوباتريمونيالية تقوم أساسا على نمط سلطة يجمع بين البعدين العقلاني واللاّعقلاني بغية الحفاظ على عملية إعادة إنتاج نفسه إضافة إلى الشخصنة المتحكّمة في هذه السلطة كسلطة أحادية تتناوب عليها نخب سياسية وعسكرية إدارية تستند إلى شبكة من المستزلمين Clients المستفيدين من عمليات الإنتاج وإعادة التوزيع الاقتصادي والسوسيوثقافي في الآن نفسه. وفي المغرب الأقصى سعت رحمة بورقيّة إلى النبش في البنية السوسيوثقافية للمجتمع المغربي باحثة في ثنايا ذلك عن ترسّبات هذه النزوعات الباتريمونيالية منذ التجربة المخزنية وصولا إلى دولة الاستعمار وأكّدها LEVEAU(Rémy) من خلال صورة ذلك الفلاّح المغربي المرتدي لجلاّبيته البيضاء المتدلّية والممتطي لدرّاجته النارية حاملا في الصندوق الخلفي لدرّاجته دجاجة تخيّرها من قن الدجاج " ليهبها" لموظف إدارة القروض الفلاحية من أجل الحصول على قرض فلاحي، هذه الصورة سيسحبها LEVEAU على كامل المشهد السياسي والثقافي المراكشي ومنطق اشتغاله كمنطق استزلامي يحاول الجمع بشكل مفارق بين العقلانية واللاّعقلانية ([9]).

---

[8] ADDI (L) Forme néo-patrimoniale de l'état et secteur public en Algérie , in A.A.N , tome XXVI , 1987 éd CNRS Paris 1989 pp 79-97 .

[9] أنظر :

- PASCON (P) la formation de la société Marocaine , BESM , N° 120/129 , pp 1-25

ويمكن العودة أيضا إلى :

فكانت ردّة الفعل العكسية، وهو ما انتبه إليه Jean LECA حين حدّد للدولة المغربية (المغرب العربي) ثلاثة مواطن خلل هي إجمالا:

- ♦ هذا التزايد المفرط على الطلب بسبب التزايد الديموغرافي المهول الذي يؤدّي إلى هدر الإمكانيات خاصة مع ضعف العائد الجبائي مقابل تقلّص ريعها في ظل حالة الركود الاقتصادي العالمي.
- ♦ هذه "الوصفات الطبّية" التي يقدّمها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وهي وصفات مكلفة وهامش الاختيار فيها لهذه الدول محدود جدّا: فرض غير مباشر للحلول المقترحة.
- ♦ هذا التزايد لثقل عبئ العامل الثقافي حيث سيصعد نجم "الثقافة الخصوصية" المعادي لثقافة الغرب الآيلة نحو الزوال ([10]).

هذه المواطن للخلل كما حددها LECA كانت نتيجتها واحدة بالنسبة للمغرب سواء في مستوى تحديث هياكل المجتمع أو في مستوى تحقيق تنمية متأصّلة وذات جدوى تتأسّس على أرضية ثقافية غدت اليوم ضرورية خاصة في ضوء التحوّلات الهيكلية التي يشهدها العالم بأسره لا فقط على مستوى بناه الأساسية بل أيضا وربما قبل ذلك على مستوى أنسجته الثقافية ما بين الاحتواء الثقافي وإحياء الثقافات والتثاقف. لذلك كان سانتوكسي SANTUCCI على حق حين أكّد على ارتكاز الوحدة المغربية على التراث الثقافي والتاريخي المشترك في فترة الكفاح

- SANTUCCI (J.C) les associations régionales Marocaines : un nouveau cadre pour le clientélisme , in l'état du Maghreb – S/D : CAMILLE et Yves LACOSTE , cérès production 1991 , pp 354-355

[10] أنظر

préface de LECA (j.C) le grand Maghreb : données socio-politiques et facteurs d'intégration des états du Maghreb , (études réunies) C.E.J.P.M.A université de Paris I , 1988.

الوطني ضد الاستعمار لكنها ستتجه في فترة الاستقلال إلى اعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ([11]). فكأنما التخلّف الاجتماعي هو محوّر الصراع عن طريقه يقع التغلّب على التخلّف الاقتصادي. حتى لقد اعتبر المستشرق الشهير جاك بارك -BERQUE أن حل مشكل ثنائية الأصيل والوافد في الثقافة المغربية هو الذي سيدخل بالمنطقة عصر البناء الذاتي والقرار المستقل والتنمية الداخلية ([12]) وهذا ما حدا بالمفكّر المغربي عبد الله العروي إلى أن ويؤكّد على ذلك بقوله " لن يقع التغلّب على التخلّف الاقتصادي ، إذا لم يفحص التخلّف الاجتماعي ويتم علاجه"([13]) ولذلك كانت السياسات الثقافية أداة حقيقية في تنمية المجتمعات لتجاوز النظرة الاقتصادوية للتنمية وإعطاء الهوية الثقافية حجمها الطبيعي([14]). لكنّ استمرار هيمنة التصوّرات الاقتصادوية للتنمية همّش كل إمكانية لإرساء تصوّرات تنموية استراتيجية ذات بعد إجمالي MACRO تتكامل فيها الأبعاد الاقتصادية مع الأبعاد السياسية، الثقافية الأنثروبولوجية والنفسية وغيرها. وهي هيمنة تعود في جانبها الأكبر إلى الحاجات الاستعجالية الآنية التي يتم تقديمها على الاستراتيجي وهي حاجات تتمثّل أساسا في ضمان استقرار النسق السياسي داخليا وضمان تجاوب الأطراف المانحة للقروض كما ضمان قبولها "طرفا" في إطار اتفاقيات إقليمية (خاصة السوق الأوروبية المشتركة، واتفاقيات الشراكة) ([15]).

---

[11] SANTUCCI (J) : l'unification maghrébine – in l'unité Maghrébine : dimensions et perspectives – Université d'Aix Marseille I ; C.R.E.S.M , Paris 1972

[12] BERQUE (J): Maghreb : Histoire et Société – S.N.E.D , Alger , 1974

[13] أنظر المقال الذي نشره عبد الله العروي بمجلة قضايا عربية ، ذكره محمّد زنيبر مرجع سابق ص 69 .

[14] التنمية الثقافية – تجارب إقليمية – تأليف لفيف من خبراء اليونسكو ترجمة سليم مكسور ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1983 ص 6 .

[15] أنظر في هذا المضمار :

الخلاصة :

لا مراء اليوم أن التنمية والثقافة باتتا صنويْن، إذ التنمية ثقافية بالضرورة، بحيث تقتضي العملية ربط التحوّلات الاقتصادية والتكنولوجية بالعوامل الاجتماعية والثقافية ، فهل يكون للتكنولوجيات المستحدثة والمؤشّرات الاقتصادية من دلالة وجدوى إذا لم تنشد إلى واقع الشعوب في شتّى المستويات وتأخذه بعين الاعتبار فتنطلق منه لبناء استراتيجيات تنموية تتجاوز الغايات الآنية وتكون واعية بطبيعة التحالفات بين الفاعلين داخل حقل التبادل وأشكال هذا الأخير ودور منظمات التمويل وأهدافها الظاهرة والخفيّة... بحيث أن الرهان التنموي المطروح اليوم على المغرب العربي غدا أكثر من أي وقت مضى رهانا سوسيواقتصاديا يجمع بين المقاربة الإفرادية MICRO والمقاربة الإجمالية MACRO ويستهدف ما يسمّيه المختصون بالمقوّمات الأساسية للتنمية في مستوى خلفياتها ودعائمها وأهدافها بناء على منطلق جوهري مفاده ربط التنمية بالثقافة وتسخير العلم والتكنولوجيا في خدمة حاجات الشعوب موضوع الفعل.خاصة وأن العقد المنصرم (عقد التسعينات) حاول أن يجمع وإن بشكل مفارق بين البعديْن الاقتصادي والاجتماعي البشري بشكل يسمح بإمكانية اقتناص اللحظة وتحويل العقد الحالي إلى عقد التنمية الفعلية بالنسبة لمغرب يروم التحوّل منذ عقود إلى كتلة داخل فضاء عالمي غدت فيه التكتّلات العملة المتداولة.

- عبد المجيد بوزيدي و طاهر حسين ، تمحيص في الاقتصاد المغاربي المعاصر وإشكالية الاندماج ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 174 أوت 1993 ص ص 103-114
- BELAID (s) les perspectives de construction d'un grand Maghreb ,in Revue Algérienne des sciences juridiques économiques et politiques vol : XXVII n° 3 septembre 1989

وفي كل الأحوال يبقى متأكدا أن تجاهل البعد الثقافي للتنمية من خلال تجاهل ثقافة الشعوب والمجموعات البشرية المستهدفة كما بينت ذلك تجربة بلدان المغرب العربي على سبيل المثال كان غالبا سببا في فشل هذه المشاريع . وأكثر من ذلك فإن اتّخاذ "التنمية" وسيلة لتمرير " الثقافة الغربية " على حساب الثقافة الأصلية وهو مسار يفسّر اليوم ردود فعل مختلفة ضد الخيارات التنموية وأخذت أشكالا متنوّعة ومختلفة الدرجات في حدّتها (اضطرابات، انتفاضات، هزّات، وربما حتى ثورات...) بشكل يكاد يكون دوريا بالنسبة لبلدان المغرب العربي ([16]) وكان لها أثمان سياسية واجتماعية مرتفعة.

ومن هنا يغدو من الضروري تمثّل مقاربات جديدة حتى نتمكّن نحن المغاربة من الأخذ بعين الاعتبار البعد الثقافي في مستوى كونه نسقا واستراتيجية وعلاقات سلطة من أجل إعادة النظر في الصيغ والخلفيات والأسس التي بنيت عليها المشاريع التنموية وتم تنفيذها وبالتالي التفكير في حدودها.

---

[16] أنظر على سبيل المثال :

GALISSOT (R) Les émeutes, phénomène cyclique au Maghreb : rupture ou reconduction du système politique ,A.A.N , tome XXVII , 1989 C.N.R.S , CRESM